



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 477، أكتوبر 2022، صفر 1444 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

الشعب يقاطع انتخابات الخلفيين ويطلع البابا على جرائمهم

ربما يعتقد حكام البحرين أن بإمكانهم التعايش مع هذا الوضع المضطرب منذ عقود، وقد يظنون أن امتلاكهم أدوات وأساليب قمعية إضافية جديدة ستساعدهم في احتواء الوضع دائما، أو أن كراسيهم مضمونة بسبب الدعم الخارجي المتواصل. وقد يظنون كذلك أن الرهان على عامل الزمن خيار مناسب، وأنه أفضل من الانصياع لإرادة الشعب أو محاولة استيعاب أسباب التوتر ومآلاته. الأمر المؤكد أنهم واهمون إن ظنوا ذلك، خصوصا مع استمرار الاضطهاد وتجزره من جهة وبلوغ حالة الاستقطاب في المواقف والسياسات والأهداف لدى الطرفين مستويات غير مسبوقة. فقد قرر الخليفيون منذ فترة العمل على تغيير التركيبة السكانية للبلاد بشكل جوهري، وتعمق هذا التوجه في الأعوام الأخيرة في ظل حكم الثلاثي: حمد وسلمان وناصر. هذه الحقيقة قد لا تكون ظاهرة للعيان بشكل لافت للنظر، ولكن الطبقة الإدارية والثقافية على طرفي الصراع تدرك هذه الحقيقة، وقد تحتضنها أو ترفضها، ولكنها قلقة إزاءها. فالبحرين لن تبقى كما كانت عليه في عهد الحكام الخليفيين السابقين. لأن الثلاثي المذكور مختلف عن أسلافه جملة وتفصيلا، وهو مدعوم من الخارج ليس بهدف الحفاظ على الواقع الراهن، بل لإحداث التغيير بما يؤدي إلى وضع خال من الاستقطاب الذي لا يعتبره حكام الخليج إيجابيا. فـشعب البحرين لم يكن يوما محبوبا لدى الحكام الآخرين، لأنه كان مصدر إلهام للطبقة المثقفة والعاملة في دول الخليج الأخرى.

لا شك أن دخول البعد الإسرائيلي على الخط زاد الأزمة تعقيدا، ولكنه ليس العامل الوحيد الذي أدى إلى تفاقم الأزمة التي بدأت منذ صعود الطاغية الحالي إلى كرسي الحكم قبل قرابة ربع قرن. فالخارج كان دائما عنصر تآزيم، ماضيا وحاضرا. فتارة يكون هذا الخارج دولا أجنبية مثل بريطانيا التي لم تخلف وراءها تركة إيجابية تساعد على الأمن والاستقرار وتوفر معادلة عملية لتعايش الطرفين: العائلة الحاكمة والشعب. وقد يكون دولا عربية، كما كانت مصر عبد الناصر التي كانت مصدر إلهام لقطاعات كبيرة في الخمسينات والستينات، فمن قال أن انتفاضة الخمسينات والحراك الطلابي والعمالي في الستينات حدثا بمعزل عن مصر؟ وهناك إيران التي كانت حاضرة في المشهد البحراني، هي الأخرى، ماضيا وحاضرا. وإذا كان حضورها السابق من خلال مطالبتها بالبحرين كجزء من إيران، فإن موقعها اليوم مرتبط بالصراع الأيديولوجي والسياسي في المنطقة. ولذلك سنظل الجمهورية الإسلامية أحد أطراف الصراع في البحرين، خصوصا في ضوء السياسات الخلفية الجديدة التي تهدف لتغيير سكاني جوهري في البحرين، الأمر الذي سننظر إليه طهران عاملا سلبيا من منظور أمنها القومي. ومن الدول التي تعتبر مصدر تآزيم المملكة العربية السعودية التي لم تكن يوما طرفا محايدا في أي صراع داخل الإقليم، وهذا الطرف يتعمق دوره الإقليمي مع تضخم ثرواته النفطية وتعمق مشاعر حب التوسع والنفوذ لدى قاداته خصوصا في ظل الفراغ السياسي والاستراتيجي على صعيد العالم العربي.

وثمة دول أخرى ذات أثر مباشر على الأوضاع الداخلية في البحرين. فلا يمكن تجاهل الدور الذي تمارسه دولة الإمارات العربية المتحدة، ورجبتها المتواصلة لتوسيع نفوذها الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة أصبحت الإمارات لاعبا سياسيا على صعيد الإقليم وكذلك على صعيد التوازن الاستراتيجي في المنطقة. وقد استفاد زعماءها خصوصا محمد بن زايد من غياب قيادة عربية فاعلة، فسعى لملء الفراغ القيادي مستفيدا من المال الهائل لديه. وساهم، هو الآخر مع زعماء السعودية في منع وجود ثقل إقليمي للدول التي تملك مقومات القيادة، من مصر إلى سوريا والعراق واليمن. إنها واحدة من الحقب التاريخية المفعمة بالتناقضات، والمتحركة باتجاهات خارج ما كان مألوفا.

البقية على صفحة 8

* ما يزال 14 معتقلا سياسيا مغيبين ضمن سياسة الإخفاء القسري الذي يمارسه الخليفيون. ففي 9 أغسطس قامت إدارة سجن جو بنقلهم إلى جهة مجهولة في ظروف غامضة، وهم: حسين عياد، حسين فاضل، محمد عبد النبي الخور، محمد عبد الجليل، سيد محمد التوبلاني، سلمان إسماعيل، حسن أحمد وحيد، حسين المؤمن، ياسر المؤمن، حسين الشيخ، حسين مهنا، عقيل عبد الرسول، أحمد جاسم القبيطي، عمار عبد الغني، صادق المخوضر". وقد أشرف أشخاص منبذون على جريمة رفوا على الاختطاف قالوا أنهم من قسم التحقيقات الجنائية الذي يمارس أشنع أشكال التعذيب والتنكيل بالمعتقلين السياسيين. في ذلك اليوم اقتحموا المبنى 5 وخطفوا 7 سجناء، وفي 10 أغسطس اختطفوا 3، وفي مساء اليوم نفسه نقل اثنان، ولاحقاً نقل 3 سجناء، وانقطعت أخبارهم حتى اليوم.



* قال القيادي في جمعية الوفاق المهندس عبدالجليل خليل: هناك ما يقارب من 900 مهندس عاطل ونحو 400 طبيب عاطل، هذه الأرقام الكبيرة لم تكن موجودة عندما كانت نسبة البحرية تطبق بشدة على الشركات. وتمارس العائلة الحاكمة سياسة التجويع بهدف تكريع الشعب وأشغاله بقوت يومه لكي لا يتوفر لديه وقت للمطالبة بالتغيير السياسي. وفي الفترة الأخيرة اشتد ضنك العيش بين المواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وازدياد البطالة.

* تتواصل سياسة الحرمان من العلاج والدواء والرعاية الصحية للسجناء السياسيين. ومن الذين عانوا بشكل مؤلم من هذه السياسة الشهر الماضي كل من: أحمد جعفر، الناشط السياسي الذي سلمته حكومة صربيا للعصابة الخلفية، محمد جمعة الخور، محمد يوسف المرزوق، السيد أحمد سيدعلي محمد، محمد رمضان، منصور خلف، الاستاذ حسن مشيمع، الدكتور عبد الجليل السنكيس، حسين إبراهيم مرزوق، عبد الجليل حسن، حسين السهلاوي، فوزي أحمد إبراهيم.

* دعا عدد من المعارضين البحرينيين الشعب إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية الشكلية، التي ستجري في نوفمبر. البيان وقعه 19 معارضا قالوا انه منذ العام 2002 جرت في البحرين انتخابات برلمانية افرزت مجالس شكلية لم توفر للمواطنين فرصة ممارسة حقهم الشرعي، ونجم عنها مجالس شكلية أدت في النهاية لإقرار التطبيع مع العدو الصهيوني. دعا المواطنين للحفاظ على وحدتهم بمقاطعة الانتخابات الصورية وحث المواطنين على مواصلة طريق النضال من أجل الحقوق بالأساليب السلمية. أما الموقعون فهم: د. عبد الهادي خلف، د. سعيد الشهابي، د. راشد الراشد، هاني الريس، د. جلال فيروز، د. جواد عبد الوهاب، الشيخ عبد الله الصالح، الشيخ عبد الله الدقاق، الشيخ محمد جواد الدمستاني، د. علي الفرج، د. إبراهيم العرادي، د. قاسم عمران، إبراهيم الدمستاني، عباس المرشد، عبد الغني خنجر، علي عبد الإمام، يحيى الحديدي، علي الفايز، علي مشيمع





في 8 سبتمبر ووقت هذه النسوة في البحرين تضامنا مع الأسرى المخفيين قسريا. انها صورة تجمع أم سجين وأخت سجين وزوجة سجين، مع الناشطة الحقوقية السيدة ابتسام الصايغ. أكدت المشاركات ان الوقفة كانت من أجل التضامن مع مجموعة السجناء 14 المختلفين قسريا. وتشهد البلاد حراكا متواصلا يطالب بالافراج عن السجناء السياسيين خصوصا بعد ان انتشرت الامراض والابوئة بينهم، وفقد العديد منهم حياته. وتشهد مناطق مثل السنابس ودمستان وقفات يومية تشارك فيها الأمهات والأباء للمطالبة بالافراج عن أبنائهم الذين مضى على اعتقال بعضهم اكثر من عشرة اعوام. وهناك غضب بين المواطنين لاستمرار اعتقال السيدة فضيلة عبد الرسول وزوجها وأخيها، ويعتبر استمرار اعتقالهم اضطهادا وجريمة ضد الانسانية.



دعت المقررة الخاصة في الأمم المتحدة، المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الانسان، ماري لولر، الخميس 22 سبتمبر، حكومة الدنمارك إلى السعي لإطلاق سراح الحقوقي الدولي الأستاذ عبدالهادي الخواجه من سجون البحرين. وقالت ماري في بيان لها نشرته على حسابها في "تويتر": "عبدالهادي الخواجه الآن في السنة الثانية عشرة حكم السجن مدى الحياة في البحرين لعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان."، وأضافت: "أعرف أنه مدافع عن حقوق الإنسان وليس إرهابياً. ما كان يجب أن يتم إرساله إلى السجن في المقام الأول".



في الاول من سبتمبر شاركت منظمات حقوقية بحرانية في الندوات التمهيديّة للاستعراض الدور الشامل في جنيف لتقييم واقع الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد وواقع السجناء. وشاركت منظمات وشخصيات حقوقية عديدة في النقاش على هامش الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الانسان. وخلال الدورة كان للمنظمات الحقوقية البحرانية دور ملحوظ، بإلقاء الكلمات وعقد الندوات واللقاء مع مسؤولي مجلس حقوق الانسان

شعر النشطاء بامتناع شديد بسبب حضور بعض حكام الخليج إلى لندن للمشاركة في تشييع الملكة البريطانية، إليزابيث التي توفيت في 8 سبتمبر. وقف هؤلاء في 19 سبتمبر، رافعين صور الطغاة لجذب الانتظار الى أوضاع شعوب الخليج.



استقبل معرض شهداء البحرين الذي أقيم بين الحرمين في كربلاء المئات من زوّار أربعين الإمام الحسين عليه السلام، من مختلف الجنسيات. وقد جال الزوّار بين أقسام المعرض، حيث أطلعوا على ما تحويه من نحات ثورية من دول محور المقاومة، ولا سيّما البحرين. وكانت إدارة المعرض قد دشنت حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي أنستقرام «shuhda.bh»، لنقل فعاليات المعرض التي بدأت منذ الأحد 11 سبتمبر الموافق لـ 14 صفر وستستمرّ إلى 20 صفر. وهناك دعوات لتوسيع هذه المعارض وإقامتها في بلدان شتى لإيصال صوت الشعب البحراني الى اوسع مدى ممكن، خصوصا ان نضاله من اجل التغيير طويل ومحفوف بالكثير من المكاره.

الأمين العام للأمم المتحدة: أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين في البحرين

البحرين اليوم-جنيف
نشرت منظمة ADHRB نقاطاً مهمة تضمنها
أحدث تقرير حول حقوق الإنسان في العالم،
المؤرخ 14 سبتمبر الجاري، حيث ورد فيه عن
الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق
الإنسان بسبب التعاون مع الأمم المتحدة.
حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو
غوتيريس، إلى أن العديد من الجهات الفاعلة
الأممية بما في ذلك لجنة CESCR، عالجت
الاحتجاز المستمر، والأحكام بموجب تشريعات
مكافحة الإرهاب، والتعذيب، والإهمال الطبي في
البحرين.

وأثار التقرير قضية الرمز الوطني المعارض
الأستاذ حسن مشيمع، الذي مُنع من الاتصال
بأسرته بعد رفضه عرضاً بالإفراج المشروط
ضمن قانون العقوبات البديلة وذلك في سبتمبر
2021.

كما تناول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة قضية
الحقوقي الدولي عبدالهادي الخواجه، الذي تم
اعتقاله تعسفاً وتعذيبه وحكم عليه بشدة، لتعاونه
مع الأمم المتحدة، ووضعته الصحي الحالي
يستدعي القلق الشديد.

وتم تضمين حالة الدكتور عبدالجليل السنكيس،
التي تم ذكرها في تقارير الأمين العام 2011 و
2012 و 2021، في التقرير الأخير وكذلك
حرمات الدكتور السنكيس من العلاج الطبي الذي
يحتاجه بسبب إضرابه عن الطعام وعجزه نتيجة
مرض الكساح الذي أصيب به منذ الولادة،

والذي اضطره لاستخدام عكازتين مدى الحياة.
ولفت تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الانتباه
إلى استمرار المضايقات والترهيب التي يتعرض
لها المدافعون عن حقوق الإنسان، ومنهم السيد
أحمد الوداعي وأفراد عائلته، حيث وقع ضحية
اختراق برامج التجسس بيغاسوس بين يونيو
2020 وفبراير 2021.

وذكر التقرير استهداف الناشطة الحقوقية ابتسام
الصائغ، التي تم اختراق هاتفها ببرنامج
بيغاسوس ثماني مرات على الأقل في عام 2019
، والتي أشكألاً مختلفة من الانتقام على مر
السنين بسبب نشاطها وتعاونها مع هيئات الأمم
المتحدة.



منظمة حقوقية: خبراء أمميون: الحرمان الممنهج من الحرية في البحرين قد يرقى لجرائم ضد الإنسانية



حذر خبراء من الأمم المتحدة
من أن حرمان الأفراد
الممنهج من الحرية في
البحرين قد يرقى إلى جرائم
ضد الإنسانية، وفق ما ذكرت
منظمة "أميركيون من أجل
الديمقراطية وحقوق الإنسان
في البحرين".

ونشر الفريق العامل المعني
بالاحتجاز التعسفي في الأمم
المتحدة (WGAD) على
موقعه الإلكتروني رأياً في
20 يوليو/تموز الماضي
بشأن قضايا 5 شباب
بحرينيين حكم عليهم في

الدولي لحقوق الإنسان.
ودعا فريق الخبراء الذي وثق تعرض
المحتجزين لانتهاكات حقوقية، حكومة البحرين
إلى اتخاذ تدابير فورية بما في ذلك الإفراج عن
السجناء.

وقد تم اعتقال الأفراد الخمسة، 3 منهم قاصرون
-وفق تقرير الخبراء- في 16 يناير/كانون الثاني
2022 واقتيدوا إلى مديرية التحقيقات الجنائية
حيث تم استجوابهم لمدة 27 يوماً.

وتشمل الانتهاكات التي تعرضوا لها الاعتقال
دون مذكرة والاختفاء القسري وأشكالا من
التعذيب الجسدي والنفسي، منها الضرب والصفع
والصددمات الكهربائية وتعصيب العينين، فضلاً
عن التهديدات بمزيد من العنف والحرمان من
النوم.

وقد رفض بعض الضحايا -وفق ما كشفت منظمة
"أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
في البحرين"- الكشف عن الكثير من تفاصيل
تعذيبهم حفاظاً على مشاعر عائلاتهم، وانتهى
الأمر بالجميع باستثناء واحد منهم إلى الاعتراف،
لكن اعترافات الأفراد الآخرين القسرية استخدمت
لإدانتهم.

كما لم يتمكن اثنان من الضحايا -وفق التقرير-
من التواصل مع محاميهم، ولم يسمح لمحامي
ثالث بالرد خلال جلسات المحكمة ولم يتمكن إلا
من تقديم ملاحظات، كما لم يسمح لأي من
الضحايا الحاضرين في المحكمة بتقديم الأدلة أو
التحدث في دفاعهم عن أنفسهم والطعن في الأدلة
ضدهم.

وأثارت المحكمة الاعترافات القسرية وتجاهلت
رفض الضحايا للتهم الموجهة إليهم.
يشار إلى أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز
التعسفي في الأمم المتحدة هو واحد من بين
مكاتب الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق
الإنسان التابع للمنظمة، ويرسل الفريق كجزء من
إجراءاته المعتادة رسائل ادعاءات إلى الحكومات
بشأن حالات من الاحتجاز التعسفي ذات
المصادقية.

كما يمكنه أن يصدر آراء بشأن ما إذا كان
احتجاز فرد أو جماعة تعسفاً منتهكا للقانون
الدولي، ويستعرض أيضاً القضايا في إطار 5
فئات من الاحتجاز التعسفي منها الاحتجاز
الإداري لفترات طويلة والاحتجاز التمييزي على
أساس الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين.

محكمة جماعية تعرف باسم "قضية خلية سليمان"،
مؤكداً أن اعتقالهم كان تعسفياً ويعد انتهاكاً للقانون

الأستاذ عبدالوهاب حسين: المشاركة في الانتخابات قبول بالتطبيع مع الكيان الصهيوني

البحرين اليوم-المنامة
نشر تيار الوفاء الإسلامي، الأحد 25 سبتمبر، جواباً
على سؤال وجه للرئيس الأستاذ عبدالوهاب حسين،
حول المشاركة في الانتخابات القادمة. اعتبر الأستاذ
أن المشارك في الانتخابات "منفصل عن الواقع أو
غير مكثر بما فيه من الآلام والفجائع".

وأضاف الأستاذ في معرض تعليقه على السؤال بأن
المشاركة في الانتخابات بمثابة "الرضا عملياً
بالتطبيع مع الكيان الصهيوني ومباركته، والقبول بما
مثله من الممارسات المؤلمة كالتمييز ونحوه". وقال
بأن المشارك "لا تهمة جروح المواطنين وأوجاعهم
والأمهم وطموحاتهم وقضاياهم وتضحياتهم، وما
يجري عليهم من السجن والتهجير وسحب الجنسية
والتضييق والحرمان من التوظيف ونحو ذلك".

من جانب آخر أثنى الأستاذ على من يحمل قضايا
المواطنين ساعياً لتحقيق آمالهم، ووصفهم بأنهم
"الصادقون أصحاب البصائر والرؤية السديدة
الواضحة والإرادة الفولاذية الصلبة، المتفانون في
خدمة الدين والوطن والشعب".

ويقضي الأستاذ عبد الوهاب حكماً بالسجن المؤبد في
قضية بسبب إطلاقه لثورة 14 فبراير، ومطالبته
بالتغيير السياسي الشامل، كما يتعرض لإهمال طبي
متعمد أثر على وضعه الصحي بشكل ملحوظ.



بيان مشترك لقوى المعارضة في البحرين حول الانتخابات القادمة

صدر عن قوى المعارضة في البحرين : جمعية الوفاق الوطني الإسلامية- حركة أحرار البحرين الإسلامية- تيار الوفاء الإسلامي- جمعية العمل الإسلامي- ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير- حركة الحريات والديمقراطية (حق) «الخميس بيانا مشتركا حول الانتخابات القادمة. وهذا نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم
نعلم مقاطعتنا الشاملة للانتخابات النيابية والبلدية التي يجريها النظام في البحرين في شهر نوفمبر القادم وذلك لكونها عملية صورية فاقدة للمشروعية والتمثيل الشعبي.

ونؤكد بأن النظام في البحرين يستثمر هذه العملية الانتخابية لمزيد من الاستبداد والتسلط ومصادرة الإرادة الشعبية والاستحواذ على الثروة ونهب خيرات ومقدرات البلد وزيادة الضرائب على الناس ولمزيد من التطبيع مع الصهاينة والجرائم الماسة بحقوق الإنسان وتغول الفساد..

ونؤكد بأن جميع أبناء البحرين بلا استثناء متضررين ومستهدفين في معيشتهم وحياتهم وأمنهم وكل حقوقهم بسبب هذه العملية الانتخابية التي يشكها النظام على مقاساته فقط

وندعو أبناء شعبنا - شعبة وسنة - من كل المناطق والمكونات الى مقاطعة العملية الانتخابية الهزلية من أجل الحفاظ على سيادة البلد وحمائته من الفساد والتهويد والقضاء على الهوية الوطنية وذلك رعاية لمستقبل بلدنا ومستقبل جميع أبناءه

القوى السياسية المعارضة - البحرين
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
حركة أحرار البحرين الإسلامية
تيار الوفاء الإسلامي
جمعية العمل الإسلامي
ائتلاف ١٤ فبراير
حركة الحريات والديمقراطية (حق)
٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢

البيان الذي وقعته 19 شخصية

منذ 2002 جرت في البحرين ستة إنتخابات برلمانية أفرزت ستة مجالس شكلية لم يتمكن أيُّ منها من أن يوفر للمواطنين القدرة على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية التي تنص عليها شرعة حقوق الإنسان ولم تساهم يوماً في رفع الظلمة عن معتقلٍ او ضحية تعذيب ولم تحفظ روح مواطن حُكم عليه ظلماً بالاعدام. بل فشلت المجالس النيابية المنتتالية في حماية مصالح المواطنين والمحافظة على أرزاقهم وأمنهم. وخلال العشرين سنة الماضية تركز دور هذه المؤسسة كأداة تستخدمها العائلة الحاكمة ضد الشعب. ولقد شهدنا كيف أيدت تلك المجالس الواحد تلو الآخر سياسات النظام المالية والضربية وحمت الفساد وأقرت سياساته القمعية وكذلك تطبيعته مع الاحتلال الصهيوني.

إننا في كتلة المعارضة ندعو المواطنين للحفاظ على وحدتهم بمقاطعة الانتخابات الصورية المزمع إقامتها في 12 نوفمبر القادم، ونهيب بالمواطنين كافة الإحجام عن المشاركة في هذه اللعبة الإنتخابية الشكلية وعدم الترشح لخوضها عدم التصويت فيها. وفي الوقت نفسه ندعوهم لمواصلة طريق النضال من أجل الحقوق بالأساليب السلمية.

حملة حقوقية في البحرين للكشف عن مصير 14 معتقل رأي

10 سبتمبر، 2022

محمد الخور بعد أن حمل أحد الضباط مسؤولية سلامته.

وحتى اللحظة لم يتلقى عوائل المعتقلين ال 14 أي خبر يتلج قلوبهم، سوى تلك الاتصالات القصيرة التي وصلت من بعض المعتقلين في أغسطس الماضي والتي أظهرت عدم ارتياحهم في الكلام. وكان رد في أب/أغسطس الماضي، بعد حوالي الأسبوعين من حادثة الإخفاء القسري، اتصال قصير جدا من معتقل الرأي محمد جمعة الخور، حمل خلاله أحد منتسبي القوات الأمنية مسؤولية سلامته، لينقطع الاتصال مباشرة بعدها، مما يؤكد أن الاتصال مراقب فلا يمكن للمعتقل الإفصاح عما يتعرض له.

وبعد أكثر من ٢٥ يوم على إخفاء المعتقلين ال 14 جاء تصريح الأمانة العامة للتظلمات لبييض صورة السلطات كما جرت العادة، فألقت اللوم على المعتقلين أنفسهم بأنهم خالفوا القوانين ما أدى إلى اتخاذ تدابير تأديبية بحقهم.

وكان قد قدم عوائل ضحايا الإخفاء القسري شكوى للأمانة العامة للتظلمات، التي من المفترض أن تتعامل مع كافة الشكاوى بحيادية، إلا أنها لم تعر للأمر أي أهمية سوى تصريح بعيدا كل البعد عن الواقع.

أطلقت أوساط حقوقية ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملة الكترونية في البحرين للمطالبة بالكشف عن مصير 14 معتقل رأي ضحايا الإخفاء القسري منذ شهر وسقط قلق بالغ على سلامتهم.

وتم إطلاق الحملة تحت وسم #اكشفوا مصيرهم بعد أن انقطعت أخبار المعتقلين ال 14 في سجن جوسيء السبعة منذ شهر، إلا أن السلطات البحرينية تتجاهل مطالب عوائلهم بالكشف عن مصيرهم.

وهؤلاء تم نقلهم من زنازينهم إلى جهة مجهولة ولا أخبار عنهم منذ ١٠ أب/أغسطس الماضي، وسط مطالبات بالكشف عن مصيرهم، إلا أن السلطات المعنية تلتزم الصمت.

وذكر معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان، أنه بعد ما يقارب الأسبوعين من إخفاء ١٤ معتقل قسريا، وردت من بعضهم اتصالات قصيرة جدا إلا أنها مقلقة.

إذ كان واضحا أن حديثهم مراقب ولا يمكنهم شرح ظروفهم، فأحدثهم يئائاً في الكلام وآخر يجيب إجابات مختصرة. كما انقطع الاتصال مع



هيومن رايتس ووتش: أفرجوا عن عبدالهادي الخواجة فوراً

22/09/2022

البحرين اليوم-واشنطن

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش، اليوم 22 سبتمبر الجاري، تغريدة عبر حسابها في تويتر، طالبت خلالها بالإفراج الفوري عن الحقوقي الدولي عبدالهادي الخواجة.

كما وضعت المنظمة إشارة (mention) لحسابات ولي عهد النظام ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية، في رسالة واضحة تعبر عن تحميل الجهات الثلاث المسؤولية الكاملة لبقاء الخواجة في السجن.

يأتي ذلك في سياق حملة تضامنية للمنظمات الدولية بعد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي أشار قبل أيام إلى قضية اعتقال الخواجة وتعذيبه. وطالبت المنظمات الدولية ومن بينها مارتن أليينز التي منحتها جائزة دولية مطلع العام وقالت " يجب إطلاق سراحه فوراً".

يُذكر أن الأستاذ عبدالهادي الخواجة يقضي حكماً بالسجن المؤبد منذ 17 أبريل 2011، وهو متهم في "قضية الرموز"، وقد لاقى صنوفاً شتى من التعذيب المميت.



ملفات الإضطهاد: حسين علي خير الله

السنوات الأربع الأولى من سجنه، احتُجز حسين في سجن الحوض الجاف الجديد، وبعد بلوغه سن الحادية والعشرين، نُقل إلى سجن جو.

في سجن جو، مُنع مجدداً من زيارة أسرته، وهذه المرة بحجة جائحة فيروس كورونا. ثبتت إصابته بفيروس كورونا عندما انتشر في السجن، وأبلغ عائلته بالعدوى. كان في المبنى 12 وتم نقله إلى المبنى 20. في هذا الوقت، طالب مع سجناء آخرين بالانتقال إلى جناح آخر لأنهم كانوا محتجزين مع سجناء يعانون من أمراض معدية وإضطرابات نفسية ويريدون أن يكونوا مع سجناء سياسيين آخرين، فأدى هذا الطلب إلى حرمانهم من المكالمات الهاتفية والخروج إلى الفناء لمدة 22 يوماً.

لقد انتهكت السلطات حقوق الإنسان الأساسية لحسين طوال فترة اعتقاله ومحاكمته واستجوابه وسجنه. إن اعتقاله دون مذكرة قضائية واختفائه وتعذيبه وحرمانه من الإتصال بمحاميه وعائلته هو انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإتفاقية مناهضة التعذيب، وإتفاقية حقوق الطفل، نظراً إلى أنه كان قاصراً عندما اعتُقل. وعلى هذا النحو، تطالب ADHRB بالإفراج الفوري وغير المشروط عن حسين، والتحقيق في مزاعم التعذيب بشكل نزيه لمحاسنة الجناة، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين.



وقت آخر بالإتصال بمحامٍ لا سيما أثناء النطق بالحكم الابتدائي في المحكمة. حُكم على حسين بالسجن لأكثر من 100 سنة في عدة قضايا. لم يُسمح له بالإستعداد الكافي للمحاكمة، أو بمقابلة محاميه، أو بالطعن في الأدلة المقدمة ضده، وسرعان ما مثل أمام القاضي. خلال

كان حسين علي خير الله يبلغ من العمر 16 عاماً فقط عندما اعتقله ضباط من وزارة الداخلية في البحرين لدوافع سياسية عام 2015. وبالتالي، تعرض للتعذيب وأدين في عدة محاكمات جائرة. وهو يقضي حالياً عقوبته في سجن جو. في 24 مايو 2015، اعتقل حسين في بني

جمرة، وهو ما زال طالباً في المرحلة الثانوية، حيث حاصرته شرطة مكافحة الشغب وألقوه أرضاً، ساخرين منه بعد سقوطه. وفي منتصف الليل، داهمت شرطة مكافحة الشغب وضباط ملثمون يرتدون ملابس مدنية منزله، وهددوا أفراد عائلته بالسلاح ولم يتم تقديم أي أمر تفتيش أو مذكرة توقيف. كان حسين مطلوباً لمدة عامين قبل اعتقاله على أساس قضايا سياسية.

نُقل حسين إلى مركز شرطة الخيالة حيث تعرض للتعذيب الذي استمر لمدة أسبوعين وكان شديداً لدرجة أنه تبوّل دماً. كما استمرت الإصابات الجسدية الأخرى التي لحقت به منذ لحظة اعتقاله دون علاج. وخلال هذه العملية إما مُنع تماماً من التواصل مع عائلته أو لم يُسمح له إلا بإجراء مكالمات قصيرة مدتها بضع ثوان. كما أنه لم يُسمح له برؤية أسرته إلا بعد شهر واحد من اعتقاله. ولم يُسمح له في أي وقت من مراحل عملية الإستجواب أو في أي

جلاوزة الطاغية يتناولون على الشيخ المقداد

تعرض آية الله الشيخ عبد الجليل المقداد يوم أمس الثلاثاء ٢٧ سبتمبر، إلى محاولة اعتداء أتم من قبل جلاوزة آل خليفة في سجن جو سيء الصيت. وأفادت مصادر عائلية أن حراس السجن كانوا يريدون إجبار الشيخ المقداد على توقيع محضر يقر فيه برفضه للعلاج، الأمر الذي ينافي الحقيقة. وأوضحت المصادر بأن أحد الحراس المدعو علي فرحان قال للشيخ المقداد بأننا سنأخذك إلى المستشفى ولكن لن نعرضك على طبيب! فرد عليه الشيخ إذا لا فائدة من الذهاب، والأفضل إرجاعي إلى السجن. وقد همّ المدعو فرحان مع أربعة جلاوزة آخرين بالاعتداء على الشيخ المقداد بعد رفضه التوقيع على محضر يفيد برفضه تلقي العلاج، وكانوا يشتمونه بالفاظ بذيئة، إلا أن شرطة آخرين -بحسب المصادر- تداركوا الموقف. ومن شأن هذا الاعتداء الخطير أن يفجر احتجاجاً غاضباً في أوساط السجناء السياسيين وعلى مستوى البحرين، لما يمثل الشيخ المقداد من موقع علمي متقدم، إذ يعد الشيخ من كبار علماء البحرين. ولأكثر من أربع سنوات يعاني الشيخ المقداد من مشاكل صحية مستعصية، أبرزها آلام شديدة في الرأس وتورم في القدم، والدسك، ويتعرض الشيخ إلى إهمال صحي متعدد كما هو حال بقية الرموز ومئات السجناء السياسيين. يُذكر أن سماحة الشيخ عبدالجليل المقداد يقضي حكماً بالسجن المؤبد مع بقية قادة ورموز الثورة، بسبب مواقفه الداعمة لحق شعب البحرين في تقرير مصيره.



أمريكيون امام مجلس حقوق الانسان: حكومة البحرين تدرّب مرتزقة لقمع الشعب

قالت منظمة ADHRB أن نظام آل خليفة يقوم "بتدريب عناصر مرتزقة من مختلف الجنسيات لقمع الشعب المشارك بالحراك الديمقراطي"، جاء ذلك في جلسات الدورة الـ 51 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، والتي عقدت في الأيام الماضية من الشهر الجاري. وكشفت منظمة ADHRB في مداخلتها عن أن فترة الحراك شهدت أكثر من 294 حادثة لاستخدام القوة المفرطة، وأكثر من 85 حالة قتل، وهو ما يرقى إلى مستوى التعذيب أو القتل خارج نطاق القضاء. وأعربت ADHRB عن قلقها بشأن انتهاك النظام للعديد من أحكام القانون الإنساني الدولي، مثل المساواة في السيادة وسلامة أراضي الدول وتقرير المصير، ودعت المنظمة الفريق العامل للضغط على البحرين للكف عن استقدام المرتزقة للقيام بجرائم وانتهاكات. وخلال استعراضها للتقرير الدوري؛ طالبت المنظمة بإلغاء قرار الإعدام للشابين جعفر سلطان وصادق ثامر المعتقلين في السعودية، وقالت: "أن الشابين وُضعا في السجن الانفرادي لما يقارب الـ 4 أشهر، وتعرض كلاهما للتعذيب الجسدي". كما نفت المنظمة ادعاءات وفد النظام الخليفي المشارك في الجلسة، وذلك حول تعاونه مع المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة، وقالت: "ذلك لا يعكس حقيقة مساحة المجتمع المدني المقيد بشدة في البحرين".



تهويد المنامة.. سؤال الهوية والمصلحة السياسية

وفي هذا السياق، نفهم أن ما أطلق عليه اسم "الحي اليهودي" في المنامة ما هو إلا منصة لتسهيل استجلاب يهود إلى البحرين، وبعناوين مختلفة. وانطلاقاً من معرفة السلوك السياسي للسلطة في البحرين، فمن المؤكد أن مشروع الحي يسير في اتجاهين؛ الأول بداية توسعية، والآخر بالون اختبار.

أما كونه بداية، فهذا يعني أن جغرافيا هذا الحي قد تكون أوسع مما هو معلن، أو أن أشباهه من الأحياء اليهودية ستوزع تالياً. في عدد من مدن البحرين. وأما معنى كونه بالون اختبار، فهو أن شعب البحرين لا يزال يمانع وبشدة أي علاقة مع الكيان المؤقت، إلا أن الخطوات الرسمية تجاه "إسرائيل" لا تقابل بخطوات عملية على الأرض، ما يسهل عملية تمريرها وتثبيتها، ومن ثم تكررها من قبل السلطة، فكلما رأت الأخيرة أن لا صعوبة في تدشين مشاريع تخص الصهاينة سوى احتاج الكلمة، فإن ذلك يشجعها على المضي في الانغماس بشيق كبير في العلاقة الحرام مع "إسرائيل"، لكن هذا المشروع، ولأنه في العاصمة، وربما تحتاج السلطة إلى جس نبض الناس تجاهه، للتعرف إلى إمكانية تكراره.

سراب الحصان الراجح للسلطة
ثمة سؤال يطرح بين فترة وأخرى: لماذا كل هذا الاندفاع والحماسة لدى السلطة تجاه علاقتها مع "إسرائيل"؟ وما هو الداعي لذلك؟

هناك مصلحة إسرائيلية مفهومة للدخول إلى حوض الخليج، جزء منها أمني، ولا سيما فيما يخص إيران وحلفاءها. أما مصلحة السلطة في البحرين في هذه العلاقة، فأعتقد أنها تريد أن تقدم كل ما في إمكانية البحرين (وهي إمكانيات محدودة نظراً إلى الجغرافيا والموارد)، لكي تكون مقبولة عند الغرب أكثر من ذي قبل.

سبب هذه الحاجة هو أن السلطة، وباستبعادها مكوناً كبيراً في البلد متمثلاً بالمعارضة، أنتجت فراغاً سياسياً وشللاً اقتصادياً أثراً في طبيعة "الدولة" التي يراد لها أن تكون طبيعية. وخوفاً من الضغط السوري من قبل حلفاء النظام الحاكم، هرولت السلطة إلى الأمام، لأن ورقة الصهاينة هي ورقة لا يمكن للمعارضة أن توفرها فيما لو شاركت في السلطة، وهذه الورقة المشؤومة هي ما يرحب بها الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، خصوصاً في خضم المتغيرات الدولية العديدة.

المخاطر المحدقة بالبحرين
تاريخياً، ما لم يسيطر الصهاينة على مفاصل الدولة التي تفتح لهم باعها، فإنهم يقروضونها بالسيطرة على الاقتصاد، وبمسكونها من حلقومها بعد فترة من تمكّنهم منها. هذا ما تنبّه إليه هتلر في الماضي، فوّد الحركة الصهيونية في بدايتها، وهذا أيضاً ما تنبّه إليه فلاديمير بوتين في حاضرتنا، فأوقف نشاطاتهم في روسيا، لئلا يعوقوا مشروعه الوطني تجاه بلاده.

وإذا كان هناك هم وطني في البحرين لدى السلطة إزاء هذا البلد الصغير، فإن سؤال المسؤولية لا يزال يطرح عند الناس، وتحديدًا عن أي مصلحة وطنية ستتحقق في ظل الانفتاح على الصهاينة، وبهذه الطريقة المبتذلة!

*نشر بموقع قناة "المباين في 12 يوليو الماضي

التركيبة السكانية مشترك بين مشروع "التهويد" و"التجنيس السياسي"، لأنهما يمثّلان في تركيب مكون/مكونات في المجتمع المحلي وثقافته وعاداته وتقاليده عنوة.

هذا النوع من المشاريع يفرضي إلى اضمحلال الروح الوطنية التي ستنبدل إلى ولاء للوظيفة والخبز وامتيازات المعيشة، إلا أن إنشاء حي يهودي له أبعاد أخرى مختلفة عن تلك المنضوية تحت مزار "التجنيس السياسي". من تلك الأبعاد ما هو تاريخي. وقد تحدثت عنه الكاتبة البحرانية اليهودية نانسي خضوري في كتاباتها، والتي تقضي إلى أن جزءاً من رحلة اليهود إلى البحرين مرتبط بالمعتقد.

هذا الكلام يتعمد مع عقيدة "إسرائيل الكبرى" التي تعثر مشروعها بسبب المقاومة الفلسطينية واللبنانية. ولعلّ التغيير الحاصل في طريقة التمدد الصهيوني هو من قبيل "تدوير الزوايا"، أي تغيير الطرق المؤدية إلى الوجهة المنشودة نفسها.

كان مشروع الأديان الإبراهيمية وما تضمنه من طريقة التطبيع مع دول عربية يهدف إلى توسع صهيوني حقيقي في المنطقة، لكن من بابي الاقتصاد والمجتمع، لا من بابي العسكر والسياسة. ولتأمين هذا المسعى، أبرمت اتفاقيات مع البحرين في الشق الأمني والاستخباري بغية وأد أيّ عقبة قد تنشأ من ردود الفعل المجتمعية، سواء كانت على شكل مقاومة منظمة وقوية أو حركات شعبية عفوية. ومن تلك الخطوات الأمنية:

- استقبلت المنامة مرتين متتاليتين رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين علناً (الزيارة الأولى في 30 أيلول/سبتمبر 2020، والزيارة الأخرى في 6 أيار/مايو 2021).

- تولى ضابط إسرائيلي منصباً رسمياً في البحرين بشكل دائم (شباط/فبراير 2022).

- أكدت وسائل إعلام إسرائيلية في شباط/فبراير الماضي أن السلطة في البحرين وافقت على منح "إسرائيل" ميناءً بحرياً قبالة السواحل الإيرانية. وفي الفترة نفسها، صرّح وكيل وزارة الخارجية أبان الموساد موجود في البحرين بشكل رسمي. كما شذت أجهزة الأمن في البحرين على أيّ تحركات شعبية كانت ستتحرك احتجاجاً على فتح سفارة إسرائيلية في المنامة.

من كلّ خطوات التطبيع التي تلت إعلان ما سُمي بـ"اتفاقية السلام" في أيلول/سبتمبر 2022، تنبّه البحرينون إلى أن العلاقة بين السلطة في البحرين و"تل أبيب" مخيفة. هذه العلاقة تجعل كل ما يتعلق باليهود محلّ تشكيك واستفهام.

بقل: عباس الجمري
البحرانيون اليوم، وفي ظلّ غلاء المعيشة والاندساد السياسي وتفاقم مشاكل التجنيس الذي يهدد الديموغرافيا، يعتنون بسؤال الحاضر القلق عن بحرين المستقبل التي قد لا يبقى منها إلا الاسم.

تهويد المنامة.. سؤال الهوية والمصلحة السياسية
عمليات شراء عقارات في العاصمة البحرانية المنامة عبر وسطاء ليعيدوا بيعها لليهود، والأثمان المدفوعة أعلى من سعر العقار بأضعاف. هذا ما شهدته المنامة في الأسابيع الأخيرة، مع الإعلان عن إنشاء حي يهودي فيها، وهي عاصمة عربية عريقة وذات أصالة، فما وراء هذا المشروع الذي يأتي عقب سلسلة إجراءات رسمية أعقبت التطبيع مع كيان الاحتلال؟

في هذا الصدد، تثار مخاوف كثيرة مما أطلق عليه شعبياً "تهويد المنامة"، ومما إذا كان مشروع السلطة إنشاء حي لليهود يأتي في سياقات أكبر من السياقات المنظورة وأخطر مما تقدم للإعلام.

في مذكرات جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، يقول: "قلت للملك حمد: أنتم تطالبون دائماً بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وأنتم تعلمون أن ذلك لن يحصل، فلماذا ترددون هذا المطلوب؟". ويعقب كوشنر في مذكراته: "سكت الملك حمد قليلاً، ثم قال: إنه كليشيه، ويبدو أن الوقت حان لتغييره".

ADVERTISING

إذاً، الانفتاح على الصهاينة لا يأتي في إطار سياسي فقط. إنه مزيج من بيع الهوية وكسب الضمانات المحصورة بامتيازات العائلة الحاكمة في البحرين. هذا المنحى يؤكده مسار التطبيع الذي اختلف عن كلّ مسارات التطبيع العربي الذي، وإن كان مداناً في كلّ الأحوال، إلا أنه لم يصل إلى طريقة الابتدال التي أدبت البحرين والإمارات في تأكيده في كل مناسبة وعبر طرق عديدة.

البحرانيون اليوم، وفي ظلّ غلاء المعيشة والاندساد السياسي وتفاقم مشاكل التجنيس الذي يهدد الديموغرافيا، يعتنون بسؤال الحاضر القلق عن بحرين المستقبل التي قد لا يبقى منها إلا الاسم.

وقد حذر آية الله الشيخ عيسى قاسم في بيان صدر في 3 أيلول/سبتمبر الجاري من مغبة التهوان في هذا الأمر، وقال: "لا تُشترُوا بأموال اليهود لتسليموا لهم ولو أرضاً صغيرة أو بيتاً صغيراً من أراضي البحرين وبيوتها، فإنكم تسلمون لهم بهذا دينكم وتاريخكم ووطنكم وحاضركم ومستقبلكم".

ووصف الأمر بالانتحار، قائلاً: "انتبهوا إلى أنكم بهذا تنتحرون مادة ومعنى".

مشروع بعثرة الهوية في البحرين

في خضمّ تنامي الخوف على هوية البحرين بسبب التجنيس السياسي المنظم الذي يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية، يأتي موضوع "التهويد" في سياق مشابه، إلا أنه يبدو أكثر خطورة، فالتخوف من تغيير



لكي لا تتحول قضية السجناء إلى دراما مؤقتة يتخطاها الزمن

المظلوم. والمعتقل السياسي إنسان مظلوم لا يملك من الحول والقوة المادية شيئاً، وكل ما لديه قلبه الذي يختلج بذكر الله والوطن، ويلهج بالحرية ويعبر عن ظلامه الشعب. من حق هؤلاء النصارى التي أكد عليها القرآن الكريم: وإن استنصروكم فعليكم أن لنصرن، وعليه فإن نصرتهم واجبة بأمر إلهي، وهي نصره بالقلب واللسان، كما تتحقق بالتواصل مع ذويهم ودعم المحتاجين منهم. إنه تجسيد لمفهوم التواصل بالحق والتواصي بالصبر، لا يجوز لأحد تجاوزه أو التخلي عنه.

السابع: أن تجاهل السجناء السياسيين أو تناسيهم أو إسقاط قضيتهم من قائمة اهتمامات الفرد موقف غير مسؤول، لا تفره القيم الإنسانية والتعليمات الدينية. فهم مظلومون لأنهم يعاقبون بتهمة مزيفة، أغلبها من صنع خيال الطغاة وعبيدهم. ومن واجب الإنسان الدفاع عن المظلوم، وإن لم يفعل فقد تخلى عن مسؤوليته، وهذا التخلي أمر يعتبره الإمام علي بن الحسين (ع) ذنباً، فيقول: "اللهم إني أعوذ بك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره".

وما أكثر الآيات القرآنية التي تتحدث عن الظلم وتحدث على مقاومته. إن معتقلينا جميعاً ضحايا ظلم واضح تمارسه حفنة من البشر تخلت عن إنسانيتها وتحالفت مع الشيطان وأعوانه، وأصبحت عدوة للخير والعدل والإنسانية.

الثامن: أن دعم الظالمين والتحالف معهم ذنب كبير تطرقت له أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام بقدر من التوسع. فقد جاء في كتاب "المكاسب" للشيخ الأنصاري ما نصه: معونة الظالمين في ظلمهم حرام بالأدلة الأربعة، وهو من الكبائر، فعن كتاب الشيخ ورام بن أبي فراس، قال: "قال (الإمام الصادق) عليه السلام: من مشى إلى ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج عن الإسلام". وقال عليه السلام: "إذا كان يوم القيامة ينادي مناد: أين الظلمة، أين أعوان الظلمة، أين أشباه الظلمة حتى من يرى لهم قلماً أو لاق لهم دواة، فيجتمعون في تابوت من حديد، ثم يرمى بهم في جهنم". وفي الحديث النبوي صلى الله عليه وآله وسلم: "من علق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها الله حية طولها سبعون ألف ذراع، فيسلطها الله عليه".

هذه التفاتات عامة ترتبط بقضية السجناء السياسيين في البحرين الذين مضى على اعتقال بعضهم قرابة اثني عشر عاماً. وتؤكد المعلومات المتوفرة تعرض أغلبهم للتعذيب الوحشي الذي لم يتوقف حتى الآن. كما أن الأحكام التي أصدرها الخلفيون بحقهم ظالمة وانتقامية ولا تمت للعدالة بصلة. ومع التزام الخلفيين بسياسة "تلقين البحرينيين دروساً لن ينسوها" من التنكيل والاضطهاد أصبحت قضية المعتقلين السياسيين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فكيف تغمض عيناً إنسان وهو يعلم أن وراء القضبان أرواحاً معذبة بسبب إيمانها بالعدالة الإلهية وأدائها الواجب لتغيير أوضاع الأمة؟ ما مسوغ السكوت والصمت مع استمرار الاضطهاد الخلفي خصوصاً في ضوء تداعي صحة الدكتور عبد الجليل السنكيس بعد أكثر من 435 يوماً من الإضراب؟ لترتفع الأصوات المطالبة بالتحول السياسي والإفراج عن السجناء، وليعلن الشعب رفضه القاطع لحكم العصابة الخلفية، ولتكن الأيام المقبلة ذات أثر مباشر لتسهيل مهمة التغيير الذي استشهد من أجله مئات المواطنين البحرينيين. وبدون ذلك سيمتد الطاغية الخلفي وعصابته وينتفش الظل والخيانة والاضطهاد.

حركة أحرار البحرين الإسلامية
23 سبتمبر 2022

الثاني: أن سجن أكثر من ألف مواطن بحراني بقرار من ديوان الطاغية، ليس قانونياً أو شرعياً أو مدعوماً بمواد دستورية أو قانونية معتبرة. بل إنه تعبير عن استخدام سيء للسلطة، واستخدام منطوق "الغلبة" الوهمية للتغول والتنمر على الشعب الذي لا يجد معيناً له إلا الله تعالى.

الثالث: مطلوب من النشطاء السياسيين والحقوقيين التعاطي مع سياسة الاعتقال التعسفي بجدية، فهو جريمة ضد الإنسانية وفق التعريف الدولي والقانوني ويعتبر من يمارسها مرتكباً جريمة ضد الإنسانية. فسلب حرية مواطن بريء لأنه عبر عن رأيه جريمة، سجنه جريمة، تعذيبه جريمة، وإصدار حكم بسجنه امتحان للقضاء وازدراء للعدالة. وهذه جرائم ارتكبتها الخلفيون ويعتقدون أن بإمكانهم تجاوز تبعاتها.

الرابع: إن استمرار السجن السياسي يعبر عن وجود أزمة سياسية، بل يساهم في تكريسها. فالسجن لا يلغي وجود الأزمة، وتغييب الأشخاص المرتبطين بتلك الأزمة لا يعني انتهاءها. فطالما كانت هناك سجون مكتظة بأصحاب الرأي، وطالما كانت هناك محاكم تؤسس أحكامها على قوانين جائرة لا تنطوي على شيء من العدالة، فتزداد الأزمة رسوخاً، ولن يستفيد من يفعل ذلك قيد شعرة، بل يزداد غوصاً في الوحل حتى تغيب أنفاسه.

الخامس: يجب أن لا يتحول سجنهم إلى حالة طبيعية يتم التماهي معها وكأنها أمر طبيعي. فمرور اثني عشر عاماً على سجن الرموز يستحق أن يتم التعامل معه كأزمة حقيقية تترسخ بمرور كل يوم. وهنا يطلب من النشطاء السياسيين والحقوقيين الاستمرار بتذكير المواطنين بوجود أعباء لهم وراء القضبان، قضى بعضهم ربع حياته مغيباً عن الأهل ومحروماً من ممارسة الحياة الطبيعية. بعض السجناء دخل شاباً يافعاً دون العشرين عاماً من السجن، وما يزال يقضي عقوبات يتجاوز بعضها المائة عام. لقد أصبح ذلك الشاب اليافع رجلاً في الثلاثينات من العمر. واعتقل البعض وهم رجال يعملون في وظائفهم، ولكنهم بلغوا سن التقاعد بعد مضي 12 عاماً على سجنهم. والأمل أن يتعاطى المواطنون مع السجناء السياسيين باهتمام أكبر، وتحويل قضيتهم إلى هم دائم يحضر في الاجتماعات والمجالس والمساجد والجمعيات والنوادي والمآتم.

السادس: مطلوب أيضاً استحضار القيم الإنسانية والإسلامية التي تضع الإنسان أمام مسؤوليات كبيرة، خصوصاً في مجال التصدي للظلم وردع

بعد بضعة شهور سوف يكمل الكثير من المعتقلين السياسيين اثني عشر عاماً في سجون الطغاة، وهي فترة طويلة بكل المقاييس، وظلم بدون حدود، وجريمة متواصلة تتضاعف بمرور الوقت لأنها في معايير القانون الدولي "جريمة ضد الإنسانية"، لأنها اعتقال تعسفي غير مبرر، وتعني سلب حرية المعتقلين باستخدام القوة، وحرمانهم من كافة حقوقهم ومنها حقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية، وحقهم في التعبير، وحقهم في السفر. وقد أكد ذلك العديد من الجهات المعنية. أول تلك الجهات كان ما أصبح معروفاً باسم "لجنة بيسوني" التي قامت بالتحقيق وإصدار التوصيات بعد بضعة شهور فحسب من العدوان الخلفي الأثم الذي سلب هؤلاء حريتهم. وكان من بين تلك التوصيات ما عبرت عنه بـ "إعادة محاكمة" المعتقلين السياسيين. وقد أوضح المرحوم شريف بيسوني ذلك لاحقاً بأن المقصود بذلك إطلاق سراحهم. وأكدت مجموعة العمل المعنية بالاعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة أن اعتقال أغلب هؤلاء "تعسفي". ولم تتوقف التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية التي تؤكد عدم قانونية تلك الاعتقالات، وتصر على المطالبة بإطلاق سراحهم. وكانت العصابة الخلفية وعلى رأسها المجرمون الثلاثة، الطاغية ونجله، سلمان وناصر، تعرف تلك الحقيقة، ولذلك رفضت طوال الفترة الماضية السماح للمقرررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة وبقية المنظمات الحقوقية الدولية المرموقة بزيارة البحرين والتحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبتها الخلفيون. هذه الحقيقة ستبقى عاملاً جوهرياً لاستمرارهم في ممارساتهم القمعية والسياسية، لعلمهم أن ما ارتكبه من جرائم بحق الشعب البحراني منذ اندلاع الثورة المضطربة بعون الله، يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية قد تؤدي بطاعتهم إلى المحاكم الدولية. ومن المؤكد أن الدعم الغربي، خصوصاً الأمريكي والبريطاني، يحول دون ذلك في الوقت الحاضر، ولكن إلى متى سيبقى الشعب البحراني يدفع ثمن ذلك التآمر؟ إن من الضرورة بمكان التأكيد على الأمور التالية:

الأول: يجب ألا يكون استمرار سجن البحرينيين من قبل الخلفيين سبباً للتراجع أو التردد في أداء الواجب تجاههم. فهو ليس أمراً عادياً، ولا طبيعياً، ولا قانونياً، ولا أخلاقياً، بل يمكن اعتباره في دائرة اللامعقول واللامنطقي، ويجب التعاطي معه بقدر من الجدية وعدم الاستسلام لإرادة الجهات التي تصر على استمراره.



الجلاد والسجين

قل لي بربك أيها الجلاد ما بال فألك ليس فيه سعادة فلم التكبر والجريمة والعنا؟ ماذا تقول غداً لربِّ عادل؟ وأمام عدلِ قضائه كلُّ الملا سيحاسب الأشرارُ عما قدّموا صرخاتٌ من قد غدّبوا ستظل في ساروا الى غرف العذاب وروخهم هلا عرفت بأن من عذبتهم في كل ملحمة هم جندُ الوغى

وبعزمهم أمجادهم قد شادوا عشاقٌ سيف، ثابتون شداد بيضٌ صحائفهم وأنت سواد يحدوهم للانتصار جهاد عن عهدهم لم تُثنتهم أعداد هم فتية عند الوغى آساد سترد كيدَ جموعهم إن عادوا طفلاً ولا شيخاً ولا أحفاد مستعبد، في رقه، ينقاد والدهر من أيامهم يسطاد من بأسهم، فليعلم الجلاد مرحى لهم، بشرهم الأمجاد متحررين وعزمهم وقاد فدمازهم للكاتبين مداد سيزول عن أفق البلاد سواد آتون والنصرُ الكبيرُ حصاد د اليوم لن يغشى العيونُ سهاد مرحى لكنّ فهاهمُ قد عادوا

تلك الجموع أعز ربك شأنها إن يشهدوا النقع الشديد فإنهم هم أنقياء طاهرون وسودد ثبوا على عهد الجدود فاصبحوا لم يثنوا عن دربهم لم ينكصوا هتفوا من الأعماق في وجه الردى قالوا مرارا والردى متربص في أرضنا لا ينحني لطغاتهم أما المعذب فهو رهن قيوده والمجرمون عروشهم منهاره أين الطغاة وأين كل معذب أن الذين يعيشون في أصفادهم سيحطمون بعزمهم سجانهم سيسجلون صحائفاً من سجنهم وبعزم شعب صامد لا ينحني لا تأس يا وطن الأسود فإنهم يا نسوة البحرين بشراكن بعد يا من صبرن على فراق أحبة

ويلاحظ هنا أن تعبيد الطريق للكيان الاسرائيلي للدخول الى العمق العربي من خلال البوابة الخليجية، تطور خطير يمكن تصنيفه في خانة "اللعب بالنار" من قبل الدول التي هرولت لملء الفراغ القيادي عن طريق التطبيع والتعاون مع "إسرائيل". إنها مغامرة غير محسوبة المقدمات أو النتائج، ولكنها استفادت من اموال النفط العربي والألاعب الجغرا- سياسية. فيستحيل أن يساهم عدو محتل في إحلال السلام وضمان أمن الدول والشعوب التي يشعر انها ترفض الاعتراف بوجوده. وتؤكد المعطيات المتوفرة أن هذا الكيان يقف وراء العديد من الأزمات والمشاكل التي تصف بالمنطقة.

إن "إسرائيل" هي السبب الأول للأزمة الفلسطينية المستمرة منذ ثلاثة أرباع القرن، فقد احتلت الأرض وأبعدت سكانها من ديارهم، وتمارس بحقهم حتى اليوم سياسات الإبادة والقتل، فلا يمر يوم إلا ويسقط شهيد أو أكثر برصاص الاحتلال. و"إسرائيل" تنصرف اليوم وكأنها دولة إقليمية كبرى، ففرض العلاقات، بدعم امريكي، على البلدان المجاورة بهدف تطبيع احتلالها. وهي المسؤولة عن إضعاف البلدان العربية الكبرى مثل مصر وسوريا والعراق لمنعها من أداء دورها القيادي في المنطقة والتصدي للاحتلال. و"إسرائيل" عامل أساس في تصدع الكيانات الإقليمية منها مجلس التعاون الخليجي حيث تقيم علاقات ثنائية مع بعض انظمة بلدانه وتشجع نزعات الانفصال وإقامة كيانات ذات هوية محلية لمنع انتشار الهوية الإقليمية العربية أو الإسلامية. وكيان الاحتلال هو المسؤول بشكل شبه مباشر عن اضطراب أمن الخليج بالاستهداف المتواصل لإيران، تارة باغتيال علمائها واخرى بتشجيع النزعات الانفصالية لمكوناتها القومية، والمذهبية، وثالثة باستهداف وجوداتها في الدول المجاورة كالعراق وسوريا. "إسرائيل" مسؤولة ايضا عن تنمر بعض الانظمة ضد شعوبها، كما تفعل العصاة الخليفية التي تحكم البحرين وشعبها بالحديد والنار.

في هذه الأجواء يمارس طاغية البحرين سياساته المعادية لشعب البحرين بدون توقف. ويسعى للحصول على شرعيته من الخارج بعد أن فقدتها من الداخل الشعبي والوطني. ويمارس سياساته هذه بأساليب تضليلية وكذب يغطيه الاعلام المدعوم من الامارات والسعودية. فهو يضطهد الغالبية الساحقة من السكان الاصليين، تارة باعتقال نشطائهم، واخرى باستهداف علمائهم وإقصائهم عن البلاد، وثالثة باستقدام شعب بديل من الخارج ضمن مشروع التجنيس السياسي الذي بدأه منذ أكثر من عشرين عاماً، ورابعة بالتظاهر باحترام الأقليات الدينية القاطنة في البلاد، في الوقت الذي لم يأل جهداً في تدمير بيوت العبادة التابعة للسكان الاصليين، انه يمارس نفاقاً بدون حدود، مستفيداً من دعم الخارج، ومعوّلاً على بث

الربح في قلوب الأبرياء وابتزاز ذوي النفوذ الاجتماعي والسياسي للسكرت على جرائمه. وهناك ثلاثة جوانب يسعى لترويجها هذه الأيام لضمان تجاهل العالم ما يعانيه السكان الاصليون. أولها مشروع انتخاباته التي سيجريها في شهر نوفمبر المقبل. وقد عارضها الشعب ممثلاً بكياناته المعارضة. وفي الشهر الماضي صدر بيانان وقع أهدهما عشرون شخصية معارضة بارزة، ووقع الأخر ست كيانات سياسية، وكلاهما يدعو الشعب لمقاطعة انتخابات الخليفين السورية، والصمود على خط المعارضة والتصدي للاحتلال الخيفي. الجانب الآخر الاستمرار في اضطهاد السكان الاصليين باعتقال نشطائهم حتى لو كانوا أطفالاً، والتنكيل بهم تعذيباً وسجناً وحرماناً من الحقوق الأساسية. والثالث تصعيد اتصالاته الخارجية كسلاح بوجه الشعب. وبعد تطبيع مع المحتلين، جاء الإعلان عن زيارة مزعومة من البابا للبلاد، وهي خطوة دعائية إضافية تمثل في ظاهرها اهتمام الطاغية بالدين المسيحي، بينما الهدف غير المعلن منها توفير دعاية إعلامية لمواجهة الدعاية السلبية التي حصدها الطاغية في إثر هدمه المساجد واضطهاد العلماء وسجن النشطاء.

هذه الأمور لن تكون أكثر من مسكنات الألم التي تريح المريض هنيهة ولكنها لا تعالج علته. البحرين، منذ مائة عام، تعيش على مرجل من نار لم تهدأ إلا في فترات محدودة. وستوصل الأزمة ولن يهنا الخليفون بالحكم طالما تشبثوا بعقلية "الفتح" التي تعني الاحتلال، لان الشعب سيكون لهم بالمرصاد. فالبحرانيون لن يتخلوا عن ثوابتهم التي انطلقت على أساسها ثورتهم المظفرة بإذن الله وفي مقدمتها مواصلة النضال السلمي لتحقيق تغيير جوهري في منظومة الحكم مهما كلف الأمر. سيتواصل هذا الموقف المرتكز على الشعور بالمسؤولية الشرعية والإنسانية والتحررية حتى يتحقق النصر الموعود من قبل الله تعالى، وما ذلك على الله بعزيز.

